

دراسات محكمة

بين زمنية 2011 و انتخابات 2016:

تبدل في الأمزجة السياسية أم تبدل في السياقات؟

عبد الرحيم العلام

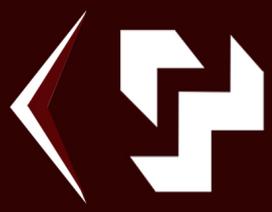
أستاذ القانون الدستوري والعلوم السياسية

جامعة القاضي عياض -مراكش

All rights
reserved



جميع الحقوق
محفوظة



مقدمة:

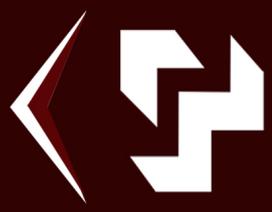
مرّت ست سنوات على الخطاب الرسمي الذي ألقاه ملك المغرب، تفاعلاً مع الاحتجاجات الشعبية التي عرفها المغرب في سياق الحركات المطالبة بالديمقراطية في بعض البلدان العربية. هذا الخطاب الذي شكل تحولاً نوعياً في الخطب الملكية من حيث الشكل والمضمون؛ فأول مرة تقريباً يخاطب فيها الملك الشعب المغربي من غير مناسبة وطنية أو دينية، كما أنه خطاب فريد من ناحية كون جلّ كلماته التسعمائة لم تبرح الموضوع الدستوري، مما عدّ في حينه من قبل بعض المتابعين "ثورة ملك وشعب ثانية"، بينما تعاملت معه حركة 20 فبراير ومكوناتها بحذر ولم تتجاوب معه بشكل متحمّس، على أساس أنه لم يلبي مطالبها من حيث طريقة إعداد الدستور، إذ كانت تطالب بانتخاب لجنة تأسيسية لوضع الدستور، بين اقتراح الخطاب الملكي الطريقة المتبعة في إعداد وتعديل الدساتير المغربية التي تتالت منذ سنة 1962، أي تعيين لجنة ملكية تتكلف بصياغة مشروع دستور يتمّ عرضه فيما بعد على الاستفتاء الشعبي. الأمر الذي رفضته حركة 20 فبراير من خلال الاستمرار في تنظيم المسيرات والوقفات الأسبوعية، كما تعمّقت الأزمة بين الحركة ولجنة صياغة الدستور بفعل مقاطعة أنشطة اللجنة ورفض التواصل معها من أجل تقديم المقترحات، فضلاً عن الدعوة إلى مقاطعة الاستفتاء الدستوري على أساس أنه "غير ديمقراطي شكلاً ومضموناً"¹، وأن الشروط غير متوفرة لكي يكون التصويت بـ "لا" خياراً صائباً².

لم يكن النظام السياسي المغربي وحده من يخوض المواجهة مع حركة الشارع، بل انخرطت فيها أيضاً الهيئات الحزبية المشاركة في المؤسسات السياسية، بينما انقسم المجتمع المدني بين مؤيد ومعارض لمسيرات حركة 20 فبراير، في الوقت الذي اصطبّقت فيه جلّ الإطارات النقابية إلى جانب خيار الكف عن التظاهر والتجاوب مع خطاب 9 مارس³. وهكذا أصدرت معظم الأحزاب السياسية بلاغات تحذر فيها من مغبة التماهي مع حركة 20 فبراير، رافضة الخروج في مسيراتها والمشاركة ضمن فعاليتها، وهو الأمر الذي تؤكد بلاغات أحزاب: الاستقلال والاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية، وتصريحات الأمين العام لحزب العدالة والتنمية الذي رفض مشاركة أعضاء حزبه في تظاهرات فبراير 2011. كما

¹ انتشرت في حينه عدة صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي تدعو إلى مقاطعة الاستفتاء الدستوري، كما استمرت مسيرات حركة 20 فبراير بعد عرض الدستور على الاستفتاء وحقى عقب إقراره.

² جرى تسجيل انخراط عديد مؤسسات الدولة في حملة الدعوة للتصويت بنعم على الدستور، بما في ذلك وزارة الأوقاف التي دعت، من خلال أئمة المساجد في خطبة موحدة، إلى التصويت بـ "نعم" على الدستور وطاعة ولي الأمر.

³ ولا سيّما بعدما أعلنت حكومة عباس الفاسي زيادة غير مسبوق في الأجور، جرى تحديدها في 600 درهم (نحو 60 دولار أمريكي).



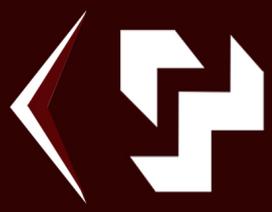
تبدّل في الأمزجة السياسية أم تبدّل في السياقات؟

تحمّست هذه الأحزاب، وغيرها، لخطاب 9 مارس 2011، واعتبرته فوق سقف مطالبها، داعية بذلك إلى التفاعل الإيجابي مع اللجنة التي ترأسها أستاذ القانون الدستوري عبد اللطيف المنوني، المخصصة لصياغة مسودة الدستور، بحيث تقدمت إليها بمقترحاتها، ثم نظمت فيما بعد مسيرات وتظاهرات تحشد فيها للتصويت بـ "بنعم على الدستور".

وفق هذا السياق العام، استمرت حركة 20 فبراير في مسيراتها الأسبوعية، مع تسجيل بداية ضعف في صفوفها لعدة أسباب ليس المجال لحصرها، وواصل النظام السياسي المغربي، والأحزاب والهيئات المؤيدة له، تنزيل تصوره الإصلاح، حيث تم تنظيم أول انتخابات بعد دخول "الدستور المعدّل" حيز التنفيذ، في 25 نونبر 2011، نتج عنها تقدّم كبير لحزب العدالة والتنمية بفعل عدة عوامل من قبيل نسبة المشاركة المتدنية، واستفاد حزب العدالة والتنمية من موجة "الربيع العربي"، حيث لم يُلاحظ عداء يذكر للسلطة له، ولم يشتك من أي مضايقات سياسية له من طرف الإدارة الترابية، بل بالعكس تم منحه، كما باقي الأحزاب، جميع الإمكانيات المادية والإعلامية، وكان هذا بسبب تأثير "الربيع العربي" بما أن النظام السياسي المغربي حاول تمرير موجة إسقاط الأنظمة، عبر فتح المجال للمعارضة السياسية وكسب التعاطف الشعبي الذي راكمته هذه المعارضة طيلة سنوات. كما استفاد الحزب من موجة فوز الإسلاميين في البلدان المجاورة، فجل المتبعين للشأن المغربي كانوا يترقبون فوز حزب العدالة والتنمية نسبة إلى فوز حركة النهضة في [تونس](#)، على أساس أن هناك عناصر تشابه كثيرة بين الحزبين، وكذلك النجاحات التي حققها حزب العدالة والتنمية التركي، الذي يتشارك وحزب العدالة والتنمية المغربي نفس الاسم والرمز الانتخابي إضافة إلى تبادل الزيارات وبرامج التكوين وودّية العلاقات.

كانت هذه أبرز معالم الفترة التي أعقبت الحراك المغربي، وأفرزت حكومة مكونة من أربعة أحزاب يرأسها الأمين العام لحزب العدالة والتنمية عبد الاله بن كيران المعروف بمناصرته للملكية المغربية، والمدافع عن خيار الإصلاح من داخل المؤسسات السياسية، والذي كان رأس حربة في مواجهة حركة 20 فبراير. وقد استمرت روح التناغم بين مكونات الحكم في المغرب، أو ما يمكن وصفه بـ "جبهة نعم للدستور"، إلى أن بدأت الأجواء تغيّر حول هذه الدائرة وتخلّلتها بعض المنعرجات، سيما بعد انتخاب أشخاص مناوئين لحزب العدالة والتنمية على رأس حزبي الاستقلال (حميد شباط) والاتحاد الاشتراكي (إدريس لشكر)، حيث تم التّعجيل بإعلان حزب الاستقلال خروجه من الأغلبية الحكومية والانتقال للمعارضة، الأمر الذي كاد أن يعصف بالحكومة ويسرّع بانتخابات سابقة لأوانها، لولا قبول حزب التجمع الوطني للأحرار ترميم صفوفها. وبصرف النظر عن الأسباب الكامنة وراء هذا التحول،

بين زمنية 2011 و انتخابات 2016:



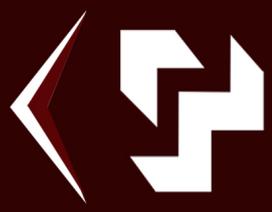
تبدّل في الأمزجة السياسية أم تبدّل في السياقات؟

فإنها لا أن يمكن أن تنفصل عن الأجواء غير الودية بين القصر المغربي وحزب العدالة والتنمية، التي كان تأجيل الانتخابات البلدية أبرز مؤشّراتها، إضافة إلى تبادل الاتهامات بين عناصر حزب العدالة والتنمية ووزارة الداخلية في أكثر من مرة⁴. وعمومًا، لم يطلّ التحول في علاقة الأحزاب بمحيط الملك، حزب العدالة والتنمية فحسب، بل إن أحزابا أخرى طالما اعتبرها حزب العدالة والتنمية أداة من أدوات ما أصطلح عليه عبد الاله بن كيران بـ "التحكم"، سرعان من أصبحت بدورها تشتكي من مُسَمّى "التحكم"، وهذا ما حدث مع حزب الاستقلال، الذي تأثرت علاقته بدوائر الحكم بشكل سريع وغير متوقع.

كلّ هذا يقودنا إلى السؤال المحوري بشأن مدى تأثير هذا التحول على مستقبل "الاختيار الديمقراطي"⁵ الذي جعله التعديل الدستوري لعام 2011 رابع أساسيات الحكم في المغرب إلى جانب الدين الإسلامي والوحدة الترابية والنظام الملكي، ومدى تأثير ذلك على مستقبل المشاركة السياسية والفعل الحزبي بالمغرب. وسنتناول هذه الإشكالية درسًا وتحليلًا من خلال أربع محطات رئيسية وسمت البلاد منذ بدء حراك حركة 20 فبراير: محطة خطاب 9 مارس 2011 الذي فتح باب الإصلاح الدستوري، ومحطة الانتخابات الجماعية للرابع من شتنبر 2015 التي أشّرت على إعادة تشكّل العلاقة بين الدولة والأحزاب، ولا سيما حزبا العدالة والتنمية والأصالة والمعاصرة وأحزاب الكتلة الوطنية، ومحطة الانتخابات البرلمانية للسابع من أكتوبر 2016 التي جعلت وضع سوء التفاهم القائم يتحول إلى وضع تصادمي أكثر، وأخيرًا محطة البلاغ الملكي بتاريخ 15 مارس 2017 الذي أعفى عبد الإله بنكيران من مهمة تشكيل الحكومة وعيّن مكانه سعد الدين العثماني، فاتحًا الباب أمام العديد من الأسئلة بشأن قوس التغيير الذي فُتح مع خطاب 9 مارس 2011.

⁴ منع مهرجان خطابي لشبيبة حزب العدالة والتنمية في مدينة طنجة كان من المفترض أن يشارك فيه رئيس الحكومة نفسه، منع مهرجانات أخرى بمدينة إنزكان وآيت أورير كان المفترض أن يشارك فيها مصطفى الخلفي وزير الإعلام والاتصال وعبد العزيز رباح وزير التجهيز والنقل، المناوشات بين وزارة الداخلية والحزب خلال الانتخابات البلدية لعام 2015 ثمّ الانتخابات التشريعية لعام 2016، ثم أوردت بعض التقارير الإعلامية أنه تم رفض ترأس عبد العالي حامي الدين لفريق حزب العدالة والتنمية بمجلس المستشارين، وغير ذلك.

⁵ نصّ الدستور في فصله الأول، الفقرة الثالثة على ما يلي: "تستند الأمة في حياتها العامة على ثوابت جامعة، تتمثل في الدين الإسلامي السمح، والوحدة الوطنية متعددة الروافد، والملكية الدستورية، والاختيار الديمقراطي".



تبدّل في الأمزجة السياسية أم تبدّل في السياقات؟

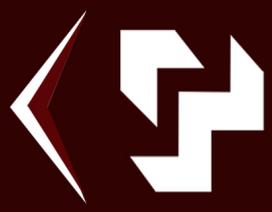
أولاً. 9 مارس 2011: من التعايش السياسي إلى سوء الفهم

أرخت الموجات الثورية التي ضربت أكثر من بلد عربي بثقلها على الواقع السياسي المغربي ودفعت بجزء من النخبة السياسية والشبابية المغربية إلى التفاعل مع هذا الوضع. وكانت النتيجة أن التأمّت العديد من الفعاليات المغربية ضمن حركة احتجاجية واسعة أطلق عليها «حركة 20 فبراير» وذلك سنة 2011، اتخذت لها أرضية تأسيسية تتضمن مجموعة من الأهداف على رأسها مطلب الدستور الديمقراطي، الذي من شأنه إخراج البلاد من حالة الركود السياسي وانسداد الأفق اللذين أصبحت تعيشها. وهو ما حاولت المؤسسة الملكية التفاعل معه من خلال الخطاب الملكي ليلة 9 مارس 2011، أي بعد شهر ونيف من الاحتجاجات التي قوبلت في البداية بالمنع والتضييق، ثم انتزعت فيما بعد حق التظاهر بشكل سلمي وبدون تضييق، وقد تخللت ذلك محطات ساد فيها المنع والعنف من جانب السلطات. وقد جاء الخطاب الملكي بروح حوارية، وبأمل عريضة من أجل طي صفحى الماضي والانتفتح على مستقبل ينقل المغرب من طور الحكم المطلق إلى الحكم المقيد بالدستور.

بيد أن المبادرة الملكية لم تتجاوز، من حيث منهجية إعداد الدستور، عتبة ما كان سائدا خلال التعديلات الدستورية التي عرفها الدستور المغربي. فعلى الرغم من أن المطالب الشعبية رفعت شعار «الدستور الديمقراطي شكلا ومضمونا»، في إشارة إلى وجوب انتخاب جمعية تأسيسية لوضع الدستور على غرار ما حدث في تونس ومصر، إلا أن التجاوب الرسمي كان عبارة عن تعيين لجنة لوضع دستور جديد (أو بالأحرى تعديل دستور 1996) برئاسة عبد اللطيف المنوني - الذي عُيّن فيما بعد مستشارا للملك - وهو ما لم ينل إجماع الفعاليات السياسية والمدنية ومن ضمنها «حركة فبراير» التي يعود لها فضل إحياء النقاش الدستوري في المغرب، فانقسم المجتمع إلى مؤيد ومعارض ومقاطع⁶. وتكرس هذا الوضع أكثر لحظة طرح مسودة الدستور للاستفتاء حيث سارعت فعاليات حركة 20 فبراير إلى الدعوة إلى مقاطعة الاستفتاء بينما أيدته جل الأحزاب المغربية والمنظمات النقابية والهيئات المدنية.

فمن الناحية الدستورية، يفيدنا عبد الله ساعف، وهو أحد المشاركين في لجنة وضع الدستور المعينة من قبل الملك، في فهمهم لماذا استدعت "أزمة ما بعد انتخابات 7 أكتوبر"، الكثير من السجال حول

⁶ لم تكن مسألة التعيين وحدها ما أثارت غضب الرافضين للتعامل مع اللجنة المعينة، بل إن طبيعة أعضاء اللجنة زادت الوضع تأزما سواء بالنسبة للراديكاليين أو حتى بالنسبة للإصلاحيين الذين أيدوا خطاب 9 مارس، حيث برر المقاطعون لعمل اللجنة موقفهم هذا بكون "العضوية في لجنة صياغة مشروع الدستور اقتصر في أغلبها على الوجوه المحسوبة على المؤسسة الملكية، ولم تحض بعضوية اللجنة أي من الشخصيات التي عرفت بمطالبتها الدستورية، كما خلت اللجنة من أي تمثيلية للمعارضة المؤسساتية".

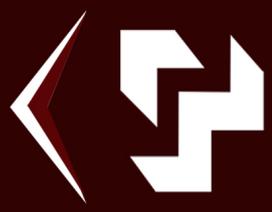


تبدل في الأمجة السياسية أم تبدل في السياقات؟

مراد المشرع الدستور من عدم تحديد أجل قانونية لرئيس الحكومة المكلف، ولم يتم تنظيم مرحلة ما بعد عدم توفيق الرئيس المكلف في تشكيل الحكومة: "لم يستطع الملك، في أي لحظة من اللحظات، التراجع إلى الوراء أمام الحركة الاحتجاجية التي تشبثت بشعار ملكية برلمانية، إلا أن المحتجين لم يمثلوا القوى اللازمة ليتم الأخذ بعين الاعتبار مطالبهم في هذا الاتجاه"⁷، مما يفيد بأن الدستور خلال مراحل إعدادة قد خضع لمقياس قوة المجتمع المدني وفاعليته، حيث تأثر مضمونه، سلبا وإيجابا، بدرجة يقظة وضغط الشارع المطالب بالإصلاح. الأمر الذي انعكس على جودة مضمون الوثيقة الدستورية، كما يؤشر على مستقبل تطبيق الدستور نفسه. ما دام أن الدستور لا يمكنه أن يُنظم كافة جوانب الحياة السياسية من دون قوانين تنظيمية تُفصّل مُجمله، وأعراف دستورية تنشأ بالموازاة معه، وممارسة دستورية تركزها أكثر سلطة رئيس الدولة، وغيرها من القوانين والممارسات التي من شأنها تجويد الوثيقة الدستورية أو تُفرغها من محتواها الإيجابي. وهذا الأمر مرتبط بيقظة المجتمع وحيويته نُخبه، فعندما يُصاحَب تنزيل الدستور بمراقبة شعبية، في ظل سياق نازع نحو الديمقراطية ومتأثر بروح الجماهير، فإنه من الوارد أن تأتي القوانين التنظيمية والممارسات والأعراف الدستورية والقوانين العادية في نفس حجم التحدي. وفي المقابل، عندما تخفّت حدة الاحتجاج، وتقلّ المبادرات والفعاليات الشعبية، وتنصرف النخب إلى قضاء حوائجها، أو التفرغ لجني ثمار المرحلة السابقة، فإن الدستور نفسه يصبح من غير معنى، بل يُمسي مرتبنا للقوانين التنظيمية التي يحيل عليها، وممارسات نخبه السياسية.

ربما لسنا في حاجة كبيرة للتدليل على أن الدورة المتحدث عنها في الفقرة السالفة، تنطبق بشكل كبير على السياق السياسي المغربي؛ فالدستور أحال على قوانين تنظيمية، والأخيرة خضعت لموازن القوى والضعف، سيما في ظل تراجع احتجاجات حركة 20 فبراير، والممارسة الدستورية سارت تتوافق مع هذا الواقع الجديد الممزوج بالانتظارات والشعور بحجم التراجعات، وازداد البون شساعة كلما بعدت المسافة الزمنية عن سنة 2011، إلى أن وصل الأمر إلى بلاغ 15 مارس 2011 (سيتم التطرق إليه في الفقرات القادمة) وما تلاه من تفاعلات. ولعل أبرز عنوان يمكن أن تتخذه هذه المرحلة هو العلاقة بين "السلطة" والأحزاب المغربية سيما أحزاب: الأصالة والمعاصرة والعدالة والتنمية والتقدم والاشتراكية والتجمع الوطني للأحرار والاتحاد الاشتراكي والاستقلال. الأمر الذي سنقاربه من خلال مرحلتين: ما قبل الانتخابات البلدية 4 شتنبر 2015 وما بعدها:

⁷ عبد الله ساعف: استفتاء فاتح يوليوز، جريدة المساء المغربية، 2011/7/8.



تبدّل في الأمزجة السياسية أم تبدّل في السياقات؟

1- توازنات مرحلة ما قبل الانتخابات الجماعية

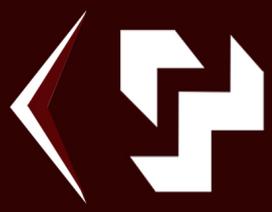
لقد اتّسمت المرحلة السابقة على الانتخابات البلدية بنوع من التوافق بين السلطة والأحزاب السياسية، رغم بعد المؤشرات الدالة على تقريب أحزاب وإبعاد أخرى، واستمر الأمر إلى حدود سنة 2013 عندما انسحب حزب الاستقلال من الحكومة وتم تعويضه بحزب التجمع الوطني للأحرار، مُنهيًا بذلك مرحلة معارضة الحكومة من داخل الحكومة التي كان نهجها الحزب عندما تولى حميد شباط قيادته، كما تطورت العلاقة بين حزبي العدالة والتنمية والتجمع الوطني للأحرار وابتعدت عن المناوشات الكلامية التي كانت بين عبد الاله ابن كيران وصالح الدين مزور. أما العلاقة بين حزبي العدالة والتنمية ذو المرجعية الإسلامية وحزب التقدم والاشتراكية ذو المرجعية اليسارية فظلت في تناغم إلى حدود كتابة هذه الأسطر، في مقابل سيطرة علاقة "الخصام" بين حزب الأصالة والمعاصر⁸ والعدالة والتنمية على مجريات الحياة السياسية طيلة 6 سنوات، سيما بعد عودة الأول إلى الفعل السياسي بقوة بعدما تراجع إلى الخلف لحظة الحراك الفبرائري⁹، كما أصبح يشكل قطب المعارضة بتنسيق مع حزبي الاتحاد الاشتراكي والاستقلال، واستمر الأمر على هذا النحو إلى حدود إجراء الانتخابات البلدية في شتنبر سنة 2015.

ظلت المؤسسة الملكية في هذه الأثناء تراقب الأوضاع السياسية، وأحيانا تقوم بتوجيهها، كما حدث عندما رفض الملك قبول التحكيم الذي طلبه حميد شباط عندما أعلن انسحابه للحكومة، مما فهم منه أنه دعم للحكومة وإشارة إلى حزب التجمع الوطني للأحرار من أجل الالتحاق بها وترميم صفوفها¹⁰، غير أن العديد من الشكاوى بدأت ترتفع، متهمّة وزارة الداخلية بالتضييق على أحزاب دون غيرها، ومحاباة أحزاب أخرى، وقد احتدّت درجة الانتقادات مع قرب الانتخابات البلدية وأثناءها وبعدها.

⁸ تأسس هذا الحزب سنة غشت 2008. على يد فؤاد عالي الهمة الذي كان قد استقال من مسؤولية وزير منتدب في الداخلية. ثم أعلن مغادرته للحزب عقب أحداث فبراير 2011 وتم تعيينه في منصب مستشار الملك محمد السادس، وبقي في منصبه إلى اليوم، ويعتبر أحد أقرب أصدقاء الملك، كما أنه يعتقد بأنه مكلف بالملف السياسي داخل المربع الملكي. وقد تحول الحزب إلى أحد أهم الأحزاب من حيث عدد المقاعد في البرلمان، بل إنه احتل رتبة متقدمة في البرلمان المغربي سنة 2009، قبل أن يخوض أية انتخابات، وذلك بفعل انصهار العديد من الأحزاب الصغرى داخله.

⁹ في تصريح للأمين العام الحالي للحزب إلياس العماري: قال: "جعلنا التسونامي يتحول إلى رياح عادية" (يقصد رياح 20 فبراير)، كما صرّح خلال الندوة التي عقدها بنادي "ليكونوميست" أبريل 2016، أن "الشيخ بيد الله، الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة سنة 2011، أخبر قيادات الحزب بأن جهات في الدولة ألحّت عليه عدم رغبتها في احتلال الحزب الرتبة الأولى في الانتخابات..."

¹⁰ صرح ابن كيران لأحد المواقع الإلكترونية المغربية، أن الملك هو الذي يسّر التحاق التجمع الوطني للأحرار بالحكومة (انظر التصريح ضمن الرابط رفقه <https://www.youtube.com/watch?v=lmZxwneOMf4>)



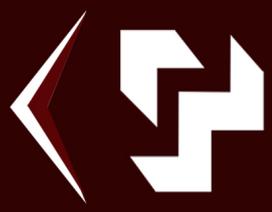
تبدّل في الأمزجة السياسية أم تبدّل في السياقات؟

2- تفاعلات الانتخابات الجماعية

تمت الإشارة في فقرة سابقة إلى أن الانتخابات البلدية تم تأخيرها عن الموعد الذي يجب أن تُجرى فيه، الأمر الذي جعل غرفة مجلس المستشارين في وضعية غير دستورية¹¹، جلبت الكثير من انتقادات الباحثين الدستوريين، ومع ذلك استمر الوضع على حاله إلى حدود 4 شتنبر 2015، حيث أجريت الانتخابات وخرج منها حزب العدالة والتنمية متفوقا على غريمه حزب الأصالة والمعاصرة، لكن الأخير حصد رئاسة خمس جهات ترابية من أصل 12 جهة، رغم تأخره من حيث عدد المقاعد المحصّل عليها، مما جعله في مرمى انتقادات حلفائه قبل خصومه، وهنا بالضبط ستعرف العلاقة بينه وبين حزب الاستقلال أزمة استمرت إلى حدود اللحظة، بعدما اتهم الاستقلال حليفه بالاستيلاء على منتخبيه المفترضين، والتأثير على ناخبيه الكبار في انتخابات الجهات ومجلس المستشارين، حيث اشتدت المعركة بين أحزاب الاستقلال والعدالة والتنمية والتقدم والاشتراكية من جهة وبين أحزاب الأصالة والمعاصرة والاتحاد الاشتراكي والحركة الشعبية والتجمع الوطني للأحرار من جهة ثانية، وهو الشرح نفسه الذي تواصل أثناء الانتخابات التشريعية سنة 2016.

وبما أن الانتخابات الجماعية قد شكلت نقطة تحول حاسمة في العلاقة بين السلطة والأحزاب، وخلقت أجواء مشحونة بين أفرقاء الحياة السياسية المغربية، بل لا نبالغ إذا قلنا بأنها النقطة التي أفاضت كأس العلاقة بين حزب العدالة والتنمية تحديدا والسلطة، والسبب في ذلك يرجع إلى أن هذا الحزب أظهر قدرة كبيرة على البقاء متقدما في الحياة السياسية خصوصا في ظل تراجع باقي الأحزاب الإسلامية في بلدان أخرى، وضاعف من شعبيته في المدن وتوغّل في بعض القرى، بينما دُفع حزب الأصالة والمعاصرة نحو البادية التي لم تعد تشكل إلا أقل من 40 في المائة من سكان المغرب، ولا تتلقّى الجماعات الترابية المتواجدها إلا على نصيب أقل من الميزانية المخصصة للجماعات الترابية، وهذا، ربما، ما دقّ ناقوس الخطر لدى محيط القصر، الأمر الذي جعل السلطة تتخلى عن حذرهما، وتنتقل من الحيّاد الظاهر إلى التدخل المباشر، أبرزته بشكل جلي مسيرة البيضاء يوم الأحد 18 شتنبر 2016 ضد ما سُمّي بـ "الأخونة"، حيث انتقلت المواجهة من الخطاب إلى الفعل. نقول، نظرا لأهمية هذه الانتخابات، فإن إشارة إلى نتائجها وأسباب تفوق حزب العدالة والتنمية فيها (ولا سيّما في المدن، بينما تفوق حزب الأصالة والمعاصرة في البوادي، قد تُساعد في فهم ما حدث يوم 15 مارس 2017).

¹¹ يتم انتخاب جزء من أعضاء مجلس المستشارين (الغرفة الثانية من البرلمان المغربي) عن طريق المنتخبين في المجالس البلدية والجهوية، لذلك لم يكن ممكنا تجديده.



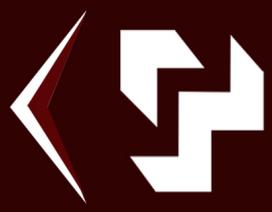
تبدل في الأمزجة السياسية أم تبدل في السياقات؟

ثانياً. الانتخابات الجماعية للرابع من شتنبر 2015: إعادة تشكّل العلاقة بين الدولة والأحزاب

شكلت الانتخابات البلدية التي أجريت في المغرب سنة 2015، فارقة حاسمة في الواقع السياسي المغربي، إذا أسفرت عن عدة نتائج ساهمت في خلف تقاطبات جديدة بشكل معلن، إذا اعتُبرت المحطة الدالة على شعبية الأحزاب وعلى قدرة الأربع سنوات من عمر الحكومة في التأثير على شعبية الأحزاب المشكلة لها سيما حزب العدالة والتنمية، وحزب الأصالة والمعاصرة، هذا الأخير الذي أخذ يعود إلى الحياة السياسية كلما تم الابتعاد عن سنة 2011، كما ساهمت هذا الانتخابات في بعثرة أوراق العديد من الأحزاب السياسية وكيفية تعامل السلطة معها، إذ ستنتقل أحزاب من موقع المناوى للحكومة التي يقودها حزب العدالة إلى مساند لها، أو في جميع الأحوال لم تعد تعارضها بالطريقة المعهودة. في الوقت الذي اختلطت فيه أحزاب الأغلبية وأحزاب المعارضة وأصبح من الصعب التمييز بينهما، ودبجت كل الأحزاب تقريبا بلاغات تنتقد فيه ممارسات سياسية تقوم بها أحزاب أخرى، وجرت الاتهامات على ألسن الناطقين بهذا الأحزاب، أما المعركة الأبرز فقد اشتدت بين حزب العدالة والتنمية بزعامة قوته الضاربة عبد الاله ابن كيران وبين حزب الأصالة والمعاصرة المقرب من دوائر السلطة. وهكذا أسفرت النتائج عن معطين أساسيين: فوز حزب العدالة والتنمية في المدن الكبرى، وفوز حزب الأصالة والمعاصرة في القرى بينما تم تسجيل تراجع الأحزاب المنحدرة من "الكتلة الوطنية" في المدن كما القرى، ودخول بعضها في سجال مع حزب الأصالة والمعاصرة التي كان بعضها متحالفاً معه حتى ليلة الانتخابات.

كما أشرنا سالفاً، فإن أحد أهم مستجدات الانتخابات البلدية التي أجريت بعد 4 سنوات من عمر حكومة عبد الاله ابن كيران، هو فوز حزب العدالة والتنمية بأغلبية مطلقة في العديد من المدن والحوضر الكبرى، الأمر الذي مكنه من تشكيل مجالس جماعية معتمداً على مُنتخبه فقط، وهذا أمر نادر في الحياة السياسية، ولم يتحقق إلا في حالات قليلة في الشأن المحلي المغربي خلال العقدين الماضيين، مستفيداً من قدرته التنظيمية، واشتغاله المتواصل على بناء ذاته، والعناية بعنصر التكوين والتأطير، مركزاً في ذلك بشكل أساسي على ما تقدّمه له "حركة التوحيد والإصلاح"¹² من

¹² تنتمي إلى صنف الحركات الإسلامية، قد تأسست سنة 1996 نتيجة توحيد جماعة "الإصلاح والتجديد" التي كان يقودها: محمد يتيم وسعد الدين العثماني وعبد الاله بن كيران وعبد الله بها وغيرهم، وجمعية "رابطة المستقبل الإسلامي" التي كان يقودها أحمد الريبوني بعضوية مصطفى الريميد ولحسن الداودي وعبد العالي حامي الدين وغيرهم. وهي الحركة التي ستخصّص جزء من أطرها للانخراط في حزب الحركة الشعبية الدستورية الذي كان قد أسسه عبد الكريم الخطيب، قبل عقود من الزمن، والذي تحول بعد أن انخرط فيه إسلاميو التوحيد والإصلاح سنة 1997 إلى حزب



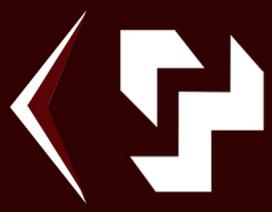
تبدّل في الأمزجة السياسية أم تبدّل في السياقات؟

خزّان بشري، يتوفر على مقومات نضالية وعقائدية، تجعل من العضو الحزبي فاعلا بقوة. وعلى غرار باقي المحطات الانتخابية، فإن حزب العدالة والتنمية استفاد بشكل كبير ممّا تتيحه منظومة الاتصال الحديثة، إذ زواج بين المسيرات والمهرجانات الانتخابية والتواصل المباشر، وبين الحملة المنظمة التي قادها على مستوى مواقع التواصل الاجتماعي، ورسائل الهاتف، موظفا كل ذلك في الترويج لمشروعه وأهدافه وهوية مرشحيه، مركزا على "المصداقية ونظافة اليد". فضلا عن قيادة الأمين العام للحزب حملة قوية بنفسه في مختلف المدن، مستفيدا من الشهرة التي اكتسبها خلال السنوات الأربع التي قضها في الحكومة، موظفا لغته الشعبية القريبة من المواطنين البسطاء، مستعينا ببعض إنجازات الحكومة في المجال الاجتماعي. وعلى الرغم من أن الخطاب الديني كان قليل الاستعمال بشكل مباشر في الخطاب السياسي لقادة الحزب، إلا أنه ظل ثابوا في هذا الخطاب، ويمكن ملامسته من خلال رزمة من التعبيرات الدارجة، والقدرة على المناورة كي لا يتم الوقوع تحت طائلة القوانين التي تمنع استعمال الدين في الحملات الانتخابية، كما أنه من الوارد جدا أن بعض مناصري الحزب قد كان لهم تركيز على الأيديولوجية الدينية أثناء التواصل الفردي المباشر مع المواطنين، من خلال دعوتهم إلى التصويت على "الإخوان الملتزمين" من أجل مواجهة "الذين يُريدون تطبيق العلمانية" أو "تشجيع الفساد"، و"تشويه أخلاق المغاربة". فضلا على التركيز على الخطاب الهُويّاتي، والضرب على وتر "النزاهة والمصداقية ونظافة اليد"، الذي يشكل خزّانا انتخابيا براقا لأنصار الحزب نظرا لحدائث تجربتهم السياسية وعدم تورّطهم في قضايا فساد كبرى.

وتبقى أهم العوامل التي ساهمت في فوز حزب العدالة والتنمية بالمدن الكبرى، غياب المنافسة القوية الحواضر التي ينتشر فيها التصويت السياسي أكثر، فخطاب الأحزاب التي عارضت حكومة ابن كيران غالبا ما كان يصب في صالح هذه الأخيرة، سيما بوجود قادة سياسيين شُعبويّين على رأس هذه الأحزاب، وافتقاد بعضهم للكاريزما السياسية وللمستوى الثقافي والسياسي الذي يؤهلهم لأداء دور المعارض في مسرح العملية السياسية المغربية. وهكذا ساهم الخطاب السياسي الذي انتهجته أحزاب المعارضة المؤسّساتية¹³ في التأثير بطريقة مباشرة على نتائج الانتخابات لصالح حزب المصباح، حيث يمكن أن يكون خطاب المعارضة قد جاء بنتائج عكسية ليست في صالحها.

العدالة والتنمية.

¹³ نميز بين هذه المعارضة التي تجرى من داخل المؤسسات الرسمية، وبين المعارضة خارج المؤسسات التي ينصب فعلها السياسي على اللعبة السياسية برمتها وليس فقط على العمل الحكومي.



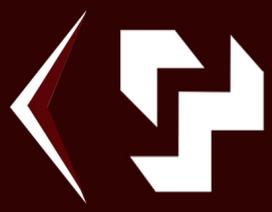
تبدّل في الأمزجة السياسية أم تبدّل في السياقات؟

إذا كانت هذه هي أهم الأسباب التي يُفترض أنها ساهمت في تقدم الحزب في المدن والحوضر الكبرى، فإن تقدم الحزب على مستوى الترتيب العام من حيث النتائج الوطنية (من 1513 في 2009 إلى 5021 في 2015 أي بفارق 3508)، يمكن أن يُعزى إلى كون الحزب انفتح داخل المناطق التي لا يتوفر فيها على أعضاء حزبيين، على ما يمكن أن نطلق عليه: "الأشخاص الانتخابيين"¹⁴ وهم الذين لا تربطهم بالحزب علاقة عضوية، وربما لا يشتركون مع الحزب في الرؤية السياسية أو الأيديولوجية، لكن يجمعهم بالحزب الحاجة إلى تزكية حزب يشارك في السلطة ويحظى بشهرة كبيرة.

وفي المقابل، أفرز التقدم الذي حققه حزب العدالة والتنمية في المدن، تراجع ملموس لدى الأحزاب الأخرى في هذه المناطق ذات الكثافة السكانية الكبيرة، والميزانيات المرصودة الكبيرة مقارنة مع ميزانيات الجماعات القروية وشبه الحضرية، مما يدفع إلى البحث في الأسباب والعوامل التي أدت إلى "خروج" الأحزاب المنحدرة من الحركة الوطنية من جلّ المدن الكبرى، و"استقرارها" بالبوادي المغربية، والصعوبات التي واجهها "حزب الأصالة والمعاصرة" من أجل "دخول" المدن. إذ تنقسم هذه الأحزاب إلى قسمين: الأول سبق له أن كان في المدن ولم يعد موجودا فيها بشكل كبير، وهذا حال حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، والتقدم والاشتراكية. أما الثاني فلم يسبق له أن كان في المدن بشكل كبير، ولم يستطع أن يُغير هذا الأمر في الانتخابات البلدية، وهذا حال حزب الأصالة والمعاصرة، والاتحاد الدستوري، والحركة الشعبية. حيث عُرفت هذه الأحزاب بتمركزها في القرى والمراكز شبه الحضرية.

لقد كانت الأحزاب المنحدرة من الحركة الوطنية التي برامج سياسية ونضالات ضد السلطة، مُحْتَضَنَة أكثر في المدن، رغم أنها استطاعت في بعض المراحل أن تجد لها موطئ قدم في البوادي، أما الأحزاب التي عرفت بقربها من السلطة فقد جعلت من القرية موطنها، وهذا ما جعل باحثا مثل "ريبي لوفو" يستنتج بأن "الفلاح المغربي هو المدافع العرش"، بمعنى أن المجال القروي ظل مُهَيِّمًا عليه من قبل المؤسسة الملكية فيما نافسته أحزاب الحركة الوطنية على المشروعية في المدن، مستغلة في ذلك ارتفاع منسوب التعليم في المدن، ووجود طبقة عمالية تحمل الكثير من الانتظارات، ووجود فكر أيديولوجي ينبع من الاشتراكية اجتاح العالم في فترة من الفترات. أما اليوم فإن هذه الأحزاب التي طالما تسيّدت عرض المدن وحدها، جاء عليها الدور لكي "تُرحّل" أو "تُرحّل" نحو القرى وتملأ الفراغ الذي تركته الأحزاب التي كانت تُطلق عليها إدارية. أما أسباب فشلها في المدن ورحيلها إلى القرية، فهي تقريبا

¹⁴ هناك من يستعمل وصف "الكائنات الانتخابية"، حيث الإشارة إلى أشخاص يحترفون الانتخابات ولديهم قدرة على جلب أصوات الناخبين من خلال مجموعة من الممارسات منها ما هو مشروع ومنها ما هو غير قانوني.



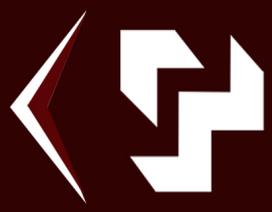
تبدّل في الأمزجة السياسية أم تبدّل في السياقات؟

نفس الأسباب التي قوّتها سابقا في المدن، من قبيل: ضَعْف اهتمام هذه الأحزاب بالمشروع مجتمعي الذي ينبغي الدفاع عنه، ومحاولة تبنيه كبرنامج سياسي أو اقتصاديا؛ افتقادها للقيادة الكاريزمية التي واكبت تجربة نضالية وسياسية وخبرت المحن والمعقّلات، والتفّ حولها المواطنين وضخّي من أجلها الشباب، من طينة علال الفاسي، والمهدي بن بركة، وعبد الرحيم بوعبيد، وعبد الرحمان اليوسفي وغيرهم، وإنما خَلَف هؤلاء قيادات حزبية تفتقد إلى الرأسمال الرمزي، وإلى المستوى التعليمي الجيد، ودخلت في صراعات داخلية من أجل المناصب، مما خَلَف انشغاقات كبيرة في صفوف الأحزاب؛ كما أن هناك وافد جديد على الساحة السياسية يحاول منذ 1997 مُنافسة أحزاب الحركة الوطنية في مواقعها، مستفيدا ممّا استفادت منه لكنه معاكسٌ لها في التصور، وربما يرتكز على مرجعية أكثر قبولا داخل المجتمع المغربي المحافظ بطبعه، عكس المرجعية الاشتراكية التي كان يُنظر إليها غالبا على أنها غريبة على المجتمع، وتم رميها بالكثير من النعوت التي تُخرج حاملها من الملة والدين¹⁵. ومن المؤكد أن هذا الوافد الذي هو حزب العدالة والتنمية، نجح في استقطاب مناصرين كانوا يمنحون أصواتهم للأحزاب اليسارية بعد ضمور المدّ الاشتراكي على المستوى العالمي، وسيادة الفكر الديني، كما أن هذا الحزب استطاع أن يجلب إليه أصوات فئات عريضة لم تكن في الأصل مقتنعة بالعمل السياسي ولم تكن تنظر إلى العمل البرلماني إلا "تشريعا في مكان الله"¹⁶. ساهم كل هذا في منافسة الأحزاب اليسارية في عقر دارها وعلى الفئات التي كانت محسوبة عليها، سيما وأن هذه الأخيرة فقدت الكثير من أنصارها داخل المدن. فرغم أنه لا يمكن القول إن كل الطبقة المتوسطة¹⁷ اتجهت نحو منح أصواتها لحزب العدالة والتنمية، إلا أنه من الوارد أن الأخير استفاد من عزوف كبير في صفوف الطبقة المتوسطة بسبب غياب شهيتها للعمل السياسي بعد موجات من التراجع والتنازل. قد يظهر أننا نتحدث هنا عن أحزاب الحركة الوطنية التي سجلت تراجعا في الانتخابات المحلية، وعمّمنا الأمر على حزب التقدم والاشتراكية الذي سجل تقدما في ترتيب الانتخابات الجماعية، ولا تنطبق عليه بعض الملاحظات المسجلة على حزبيّ الاتحاد والاستقلال، والحال أن حزب التقدم والاشتراكية بدوره لم يعد له وجود كبير في المدن وإنما أغلب مقاعده في القرى أو المدن الصغيرة، بسبب انفتاحه الكبير على الأعيان و"الأشخاص الانتخابية"، مستفيدا من وجوده في التدبير

¹⁵ تمّ حلّ الحزب الشيوعي سنة أواخر خمسينيات القرن الماضي، من طرف القضاء الإداري بناء على خطاب محمد الخامس، ووظّف الحسن الثاني سنة 1981 كلمة "خوارج" خلال رده على المعارضة الاتحادية.

¹⁶ المقصود هنا، التيارات السلفية التي كانت لا تشاركه في الانتخابات لأسباب دينية.

¹⁷ نستعمل تعبير الطبقة المتوسطة، رغم وعينا بالصعوبات العلمية والمنهجية التي تستدعي الحذر أثناء توظيف هذا المفهوم خلال هذه المناقشة في غياب الدراسات الإحصائية والميدانية.

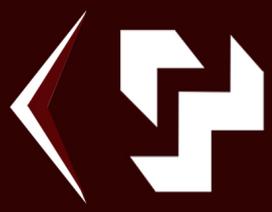


تبدّل في الأمزجة السياسية أم تبدّل في السياقات؟

الحكومي. أما حزب الأصالة والمعاصرة، وكما سبق الذكر، فهو لم يتوغّل في المدن بشكل كبير حتى يمكن أن نقول إنه تم طرده منها، فهو حزب حاز، منذ نشأته، على الأغلبية في الغرفة الثانية من البرلمان المغربي "مجلس المستشارين" قبل أن يخوض أية انتخابات، واستقطب أكبر عدد من "الأشخاص الانتخابية" التي ركبت جواره رغبة منها في التقرب من السلطة بعد أن التصق الحزب بفؤاد علي الهمة الذي المقرب من الملك آنذاك، أما المدن التي سيّرها سنة 2009، فهو لم ينل ذلك لأنه حصل على أغلبية مقاعدها وإنما لأنه استطاع أن يضبط عملية التحالفات لصالحه مستغلا في ذلك العديد من الممارسات التي تحدثت عنها الأحزاب في ذلك الوقت، ومن ثمّ، فقد حقق تقدماً في بعض المدن رغم أنه خسر التسيير، كما تقدم من حيث العدد الإجمالي للأصوات الذي جعله يتجاوز عتبة المليون صوت. كما يمكن القول إنه في هذه الانتخابات قد اكتسح القرى، الأمر الذي أفاده في ترؤس أكبر عدد من الجهات (خمس جهات من أصل 12) مستغلا إثقال المجال القروي بعدد المنتخبين¹⁸، مما جعل منه المنافس القوي لحزب العدالة والتنمية في المدن، فكلما قدّم مرشحين أقوياء، حصد نتائج أكبر، وهذا ما أظهرته النتائج في مدينة وجدة ومنطقة الريف، وإن ظل التحدي الأكبر الذي يواجهه منذ تأسيسه هو مسألة الطاقات الحزبية التي يضمّها بين صفوفه.

إجمالاً، يمكن القول أنّ الانتخابات البلدية لسنة 2015 قد أسّرت على بداية مرحلة جديدة ستزداد فيها الشكوك بين أطراف اللعبة السياسية في المغرب، إذ لم يكن من المتوقع أن يفوز حزب عبد الاله بنكيران بكل المدن الكبرى التي تعتمد نظام وحدة المدينة، ولا أن يتراأس بلديات كبرى تستهلك نحو 60 من الأموال المخصصة للبلديات، كما تأثرت كثيرا علاقة حزب الأصالة والمعاصرة بحزب الاستقلال سيما بعد منافسة الأول للثاني في مواقعه التقليدية، والتنافس معه حول استقطاب "الأشخاص الانتخابية"، ورفض التصويت لصالح حميد شباط أمين عام حزب الاستقلال لكي يتراأس جهة فاس-مكناس، بعد أن فقد قوته في مدينة فاس بسبب مزاحمة حزب العدالة والتنمية، الأمر الذي شكل ما يشبه الصدمة لشباط زعيم حزب الاستقلال جعلته يعلن وقف تنسيقه مع الأصالة والمعاصرة،

¹⁸ لا يشكل عدد السكان في المجال القروي إلا أقل من 40 في المائة (حوالي 13 مليون) من عدد سكان المغرب، لكنه يساهم بأكثر من 70 في المائة من عدد الناخبين الكبار الذين يصوتون لتشكيل الجهات وغرفة المستشارين (حوالي 1280 جماعة قروية وأكثر من 13 ألف منتخَب، بينما لا تُخصّص للمدن إلا 120 جماعة وحوالي 8000 منتخَب، رغم أن المدن تضم حوالي 20 مليون نسمة)، وهكذا يتساوى منتخَب فاز بمقعده في دوار صغير بـ 100 صوت مع منتخَب فاز بـ 1000 صوت في المدينة، وبهذا تكون الأصوات متساوية أثناء تشكيل مجلس الجهة أو خلال التصويت على المستشارين بالبرلمان، بحيث يمكن لحزب أن يفوز بالمرتبة الأولى على الصعيد الوطني من حيث عدد الأصوات لكنه يأتي في المرتبة الثالثة من حيث عدد المقاعد (رغم أن حزب المصباح فاز بمليون ونصف صوت واحتل المرتبة الأولى بفارق 300 ألف عن حزب الأصالة والمعاصرة، إلا أن الأخير احتل المرتبة الأولى من حيث عدد المقاعد 6662 مقعداً مقابل 5018 للعدالة والتنمية أي بفارق 1644 مقعداً).



تبدّل في الأمزجة السياسية أم تبدّل في السياقات؟

ويشرع في الاقتراب من حزب العدالة والتنمية، الأمر الذي ستكون له امتداداته فيما بعد على شباط وعلى حزب الاستقلال، وهو ما سيتم التطرّق له في المحور القادم.

ثالثًا. الانتخابات البرلمانية للسابع من أكتوبر 2016: من سوء التفاهم إلى التصادم
لقد تعايشت أطراف اللعبة السياسية المغربية¹⁹ طيلة الفترة التي أعقبت الحراك المغربي لسنة 2011، وتبادلت الأطراف عبارات المجاملة أحيانا، وتدبروا اختلافاتهم بعيدا عن وسائل الإعلام، إلا فيما نذر، حيث استمرت الأحزاب المشاركة في الحكومة تصف نفسها بأنه ضمن "حكومة صاحب الجلالة"، وتدافع عن السياسات الملكية، نفس الأمر بالنسبة لأحزاب المعارضة التي صنّف أحد ممثليها حزبه بأنه ينتمي لـ "معارضة صاحب الجلالة"²⁰. إلا أنه مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية بدأت الأطراف تبتعد عن لغة التحفظ، وتتجه نحو المواجهة المباشرة، الأمر الذي يمكن معالجته من خلال تناول ما قبل 7 أكتوبر 2017 وما بعدها.

1- سياقات ما قبل انتخابات 7 أكتوبر 2016

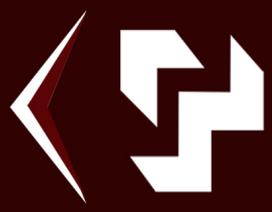
لم يعد المغرب أن يتبادل الملك ورئيس الحكومة، الانتقادات من خلال الخطب الرسمية والتصريحات الإعلامية، وهو الأمر الذي لوحظ خلال الخطابات الملكية المتلفزة التي كان أهمها خطاب العرش في صيف 2016 الذي جاء فيه ما يلي: "ما يبعث على الاستغراب، أن البعض يقوم بممارسات تتنافى مع مبادئ وأخلاقيات العمل السياسي، ويطلق تصريحات ومفاهيم تسيء لسمعة الوطن، وتمسّ بجرمة ومصداقية المؤسسات، في محاولة لكسب أصوات وتعاطف الناخبين. ولا يفوتني هنا أيضا، أن أنبه لبعض التصرفات والتجاوزات الخطيرة، التي تعرفها فترة الانتخابات، والتي يتعين محاربتها، ومعاينة مرتكبيها"²¹. وقد تم النظر إلى هذه الفقرة على أنها رد ملكي على تصريح سابق لابن كيران، انتقد فيه وجود أكثر من دولة في المغرب، منبها إلى أن حزبه "سينتصر في الانتخابات المقبلة لأن هذه هي مصلحة البلد ومصصلحة الدولة الرسمية التي يرأسها الملك محمد السادس، وليس تلك التي لا ندري من أين تأتي قراراتها وتعييناتها"²². إنها المرة الأولى تقريبا التي يتم فيه التلميح إلى أزمة

¹⁹ المقصود هنا بشكل أبرز المؤسسة الملكية وحزب العدالة والتنمية.

²⁰ صرّح بذلك إدريس لشكر الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي، خلال استضافته في أحد برامج التلفزة المغربية، الأمر الذي لقي ردود فعل متباينة في مواقع التواصل الاجتماعي.

²¹ <https://goo.gl/aRoOQ5>

²² جريدة الصباح، 29 يونيو 2016، في: <https://goo.gl/mHPrfV>



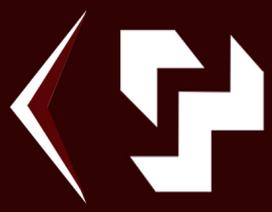
تبدل في الأمزجة السياسية أم تبدل في السياقات؟

سياسية قائمة بين الملك ورئيس الحكومة، بعدما كان هذا الأخير، يلجأ إلى التمييز بين الملك وبعض المحيطين به، الذين "يستغلون قريهم من الملك من أجل التحكم في الأحزاب" حسب تعبيره. وإذا كان ابن كيران قد استعمل لغة التلميح، فإن حليفه ووزيره في الحكومة الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية، كان أكثر تصريحاً، عندما شخص "التحكم" في مستشار الملك فؤاد علي الهمة²³، الأمر الذي لم يستسغه الديوان الملك وأصدر بياناً شديداً للهجة ضد نبيل بن عبد الله جاء فيه: "التصريحات الأخيرة لنبيل بن عبد الله وزير السكنى وسياسة المدينة والأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية ليست إلا وسيلة للتضليل السياسي في فترة انتخابية تقتضي الإحجام عن إطلاق تصريحات لا أساس لها من الصحة"²⁴.

لقد أرهصت الخطابات والتصريحات والبلاغات المتبادلة بين بعض الأحزاب الممثلة في الحكومة والقصر الملكي، إلى مستقبل العلاقة التي ستؤطر هؤلاء خلال انتخابات 7 أكتوبر، وإلى ما سيتم نهجه إذا لم تأت الانتخابات بالنتائج التي يأملها كل طرف. وهكذا تم التحضير للانتخابات في ظل أجواء ملتبسة، مطبوعة بعلاقة متشنجة بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة وحزب التقدم والاشتراكية وحزب الاستقلال، حيث سينضم هذا الأخير إلا دائرة منتقدي وزارة الداخلية وحزب الأصالة والمعاصرة، متهماً الأولى بالتضييق على أنشطته السياسية، وواصفاً الثاني بأنه "رمز للتحكم والتأثير وإضعاف الأحزاب"، وقد تم تتويج هذا المسار المرتبك بمسيرة دعت لها جهات غير منظمّة، وسمحت وزارة الداخلية بتنظيمها دون ترخيص، بأحد أكبر شوارع العاصمة الاقتصادية الدار البيضاء، والتي قدم لها المشاركون من مدن بعيدة، رافعين شعارات ضد "الأخونة" و"الأسلمة"، وطالبوا رئيس الحكومة بالرحيل. وإذا كانت وزارة الداخلية قد نفت علمها بأمر المسيرة، فإن مقاطع الفيديو التي تم تداولها على مواقع التواصل الاجتماعي، أظهرت أن العديد من المشاركين في المسيرة لا يعلمون مضمونها، كما تحدث بعض رجال السلطة إلا وسائل الإعلام، مؤكداً أنهم تلقوا تعليمات من الولاة والعمال يطلبون منهم نقل المواطنين إلى مدينة الدار البيضاء من أجل مجابهة حكومة ابن كيران. وقد نفت وزارة الداخلية ذلك، وأقالت مجموعة من المقدمين والشيوخ الذين ظهروا في وسائل الإعلام.

²³ في حوار أجراه نبيل بن عبد الله مع صحيفة الأيام في عدد الصادر بتاريخ 8 شتنبر 2016، قال: "إنه ليس لديه أي مشكل مع حزب الأصالة والمعاصرة، وإنما مشكلته مع الجهة التي أخرجه إلى الوجود.... مشكلتنا ليست مع الأصالة والمعاصرة كحزب، بل مشكلتنا مع من يوجد وراءه، وهو بالضبط من يجسد التحكم... المستشار الملكي فؤاد عالي الهمة هو من يقف الآن وراء "البام".

²⁴ <https://goo.gl/RQhSo>



تبدل في الأمجة السياسية أم تبدل في السياقات؟

ساهمت إذا هذه المسيرة التي أصبح يطلق عليه في المغرب بـ "مسيرة الأخونة"، في كشف العلاقة الملتبسة بين وزارة الداخلية وحزب العدالة والتنمية، مما دفع وزير العدل والحريات المنتهي لنفس الحزب إلى الإعلان عبر تدوينة في موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، يعلن فيها انسحابه من الإشراف المزدوج مع وزارة الداخلية على الانتخابات البرلمانية، متبرئاً من السلوكات التي تقع²⁵. قبل أن يتراجع عن قراره، ويعود إلى الإشراف على الانتخابات لأسباب لم يعلن عنها.

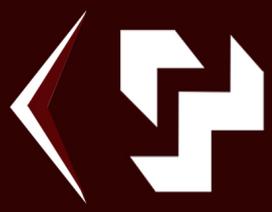
2- رهانات ما بعد انتخابات 7 أكتوبر 2016

تم إجراء الانتخابات البرلمانية الثانية في ظل دستور 2011، في ظل السياق الذي تناولته الفقرة السابقة، مما جعلها من أصعب الانتخابات في تاريخ المغرب، سيما أن الرهان عليها كان كبيراً من جانب النظام السياسي وحزب العدالة والتنمية، إذ راهنت عليه السلطة من أجل إضعاف حزب العدالة والتنمية وقد توافرت مؤشرات عديدة على هذا التوصيف، منها منع ترشيح حزب العدالة والتنمية لأشخاص معينين، ومنع إقامة مهرجانات ومسيرات في مناطق أخرى خلال الحملة الانتخابية، وقد كان حزب العدالة والتنمية يصدر بلاغات وتصريحات في حينه، ينتقد فيها هذه الممارسات، كما أصدرت جل الأحزاب، إن لم نقل كلها، بيانات تشتكي فيها من ممارسات وزارة الداخلية أو تنتقد فيها بعضها البعض، كما راهن عليها حزب العدالة والتنمية من أجل تأكيد شعبيته، ومواجهة تحديات المرحلة²⁶، سيما وأنه كان قد دخل في مرحلة صعبة مع المؤسسة الملكية ومحيطها. أما حزب الأصالة والمعاصرة فقد جند كل قدراته من أجل الفوز في الانتخابات، حيث تم انتخاب أمين عام جديد هو إلياس العماري، المعروف بمواجهته الشديدة مع عبد الإله بن كيران، وتم تسخير دعم كبير لآلته الإعلامية، وعقد لقاءات موسعة مع فئات متنوعة تضم أصحاب الأعمال والأشخاص المعروفون بنفوذهم الانتخابي، من أجل دعوتهم للترشح باسمه في الانتخابات.

أسفرت الانتخابات عن نتائج توقعها الباحثون المهتمون، وقد تكون صدمت الأحزاب المنافسة لحزب العدالة والتنمية، بينما لا يمكن الجزم بأن السلطة لم تتوقعها، حيث فاز حزب العدالة والتنمية بالمرتبة الأولى، وزاد من عدد مقاعده بمجلس النواب (127 مقعداً بينما لم يحصل في انتخابات 2011

²⁵ جاء في التدوينة المنشورة في صفحة الوزير مصطفى الرميد على الفيسبوك، والتي تناقلتها وسائل الإعلام: "خلال الانتخابات الجماعية السابقة كان وزير العدل والحريات يقرر مع وزير الداخلية في كل ما يتعلق بالشأن الانتخابي.. حالياً على بعد ثلاثة أسابيع من انتخابات 7 أكتوبر تقع عجائب وغرائب!!!!" "وزير العدل والحريات لا يستشار ولا يقرر في شأن ذلك، مما يعني أن أي رداءة أو نكوص أو تجاوز أو انحراف لا يمكن أن يكون مسؤولاً عنها".

²⁶ الأمر الذي جعله يتراجع عن خيار الفصل بينه وبينه "حركة التوحيد والإصلاح"، حيث عمدت هذه الأخيرة إلى السماح لبعض قياداتها بالترشح على قائمة الحزب في العرائش ومراكش وفي مناطق أخرى.



تبدّل في الأمزجة السياسية أم تبدّل في السياقات؟

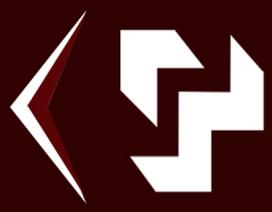
إلا على 107 مقعدًا)، وأضاف إلى رصيده من حصة الأصوات حوالي 300 ألف صوت (مليون و800 ألف صوت تقريبًا)، بينما حلّ غريمه حزب الأصالة والمعاصرة في المرتبة الثانية (103 مقاعد)، في الوقت الذي تراجعت فيه أحزاب الحركة الوطنية بشكل غير مسبوق، حيث احتل حزب الاستقلال الرتبة الثالثة (46 مقعدًا)، وحلّ حزب الاتحاد الاشتراكي خامسًا (20 مقعدًا)، وحصل حزب التقدم الاشتراكية على 12 مقعدًا فقط، بينما احتل حزب التجمع الوطني للأحرار الرتبة الرابعة بـ 37 مقعدًا. وقبل أن يجفّ الحبر الذي كتبت به نتائج انتخابات 7 أكتوبر 2016، خيضت سجلات نظرية متواصلة حول السبل التي سينهجها فرقاء الحياة السياسية المغربية، في سبيل احترام البنود الدستورية، وفي نفس الوقت مواصلة الاختلاف السياسي. وهكذا تزاومت التوقّعات حول ما إذا كان رئيس الدولة سيعين الأمين العام للحزب الحائز على الأغلبية كما تقضي الأعراف في البلدان التي تعتمد النظام البرلماني، أم أنه سيُعين من داخل نفس الحزب شخصية أخرى غير الأمين العام للحزب، استنادًا إلى أن الدستور لم يكن حاسمًا في هذا النقطة²⁷. وأكد أن تباين التوقّعات لم يأت من فراغ، وإنما جاء بناء على تعدّد المؤشرات التي برهنت على أن هناك سوء تفاهم حاصل بين عبد الاله ابن كيران، وبين المؤسسة الملكية، وأن أجواء الحكم تحوم حولها غمامة تحول دون صفائها. غير أن حماوة التوقّعات سرعان ما بردت، عندما قُطعت الأخبار الواردة من القصر الملكي، الشك باليقين، وأعلنت أن الشخص المُعيّن، هو الأمين العام للحزب الفائز بالأغلبية، وأنه لا سبيل إلى مزيد من السجال بخصوص هذه النقطة، وأن الممارسة الدستورية سائرة في اتجاه تكريس عرف دستوري يقضي بأن الشخص المعني بالتكليف الحكومي هو أمين عام الحزب الذي جاء في المرتبة الأولى. وقد ساعد على هذا التوجه أمران اثنان: وجود وثيقة دستورية ولدت من رحم حركات شعبية، رفعت شعار الملكية البرلمانية، واصطفاف قادة حزب العدالة والتنمية خلف زعيمهم، وعدم التحمّس لتنصيب أي شخص آخر من نفس الحزب. لكن ما الذي حدث بعد ذلك؟ ولماذا تغير موقف الحزب؟

رابعًا. ما بعد بلاغ 15 مارس 2017: إغلاق لقوس خطاب 9 مارس أم تغيير في ظل الاستمرارية؟

قبل أن ننظر في مآلات الحراك الفبرائيري ومسلسل التغيير الذي تلاه، نشير في عوارض باقتضاب لهذه المرحلة التي فتحت المغرب على ما يكمن وصفه بـ "باراديغم جديد" في علاقة المؤسسة الملكية بالأحزاب السياسية²⁸، فما قد يراه المتابع اليوم أحداثًا عابرة سيكون لدى الأجيال القادمة تاريخ

²⁷ جاء الفقرة الأولى من الفصل 47 ما يلي: "يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها".

²⁸ رغم أن من الصعب الجزم بأن ما حدث يعد أمرًا غير معتاد في علاقة الملكية بالأحزاب المغربية، سيما إذا عدنا إلى الطريقة التي تم بها إنهاء حكومة عبد

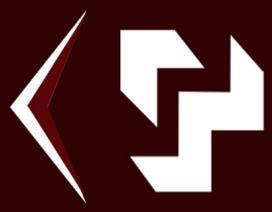


تبدّل في الأمزجة السياسية أم تبدّل في السياقات؟

يدرس كما تدرس اليوم وقائع الأمس التي كانت تظهر لمعاصرها أحداثا عادية. فمباشرة بعد تكليف ابن كيران بتشكيل الحكومة، غادر الملك المغرب في جولة طويلة نحو الدول الإفريقية، استمرت حوالي خمسة أشهر، عاد خلالها مرات قليلة متفرقة وقصيرة من أجل إحياء مناسبة وطنية أو الإشراف على مؤتمر حول البيئة، وقد اصطحب خلال هذه الجولة الطويلة وزراء محددين دون غيرهم، حيث كان وزير الفلاحة والصيد البحري عزيز أخنوش حجر الزاوية في هذه الزيارات، موقعا أكثر من اتفاقية وحاضرا في أكثر من بروتوكول. بينما لم يحضر أي من الوزراء المنتمين لحزب العدالة والتنمية في هذه الزيارات ولم يوقعوا أية اتفاقيات، رغم أنهم كانوا يشغلون حقائق مهمة من قبيل التجهيز والنقل والطاقة والمعادن. وفي الأثناء، ومباشرة بعد الانتخابات، أعلن وزير الخارجية في حكومة تصريف العمال صلاح الدين مزور استقالته من رئاسة حزب التجمع الوطني للأحرار²⁹، بدعوى تحمله المسؤولية عن النتائج الضعيفة للحزب في الانتخابات، الأمر الذي أربك تواصل ابن كيران مع حزب التجمع الوطني للأحرار، في انتظار تعيين رئيس جديد له، حيث كان الشخص المقترح لهذا المنصب هو وزير الفلاحة ورجل الأعمال عزيز أخنوش، الذي أجلت زيارته لإفريقيا انعقاد مؤتمر الحزب لكي يضعه على رأسه، رغم أنه كان في الولاية الحكومية السابقة غير منتسب له، وحتى عندما تأتي الأمر وأصبح رئيسا جديدا للحزب، فإنه ظل مصاحبا للملك في جولاته الإفريقية، ولم يلتق برئيس الحكومة المكلف إلى مرات قليلة، حتى أن الأخير عندما كان يُسأل عن موعد تشكيل الحكومة، يجب: "إني أنتظر عودة السي أخنوش من إفريقيا". وقد أصدرت الأمانة العامة للحكومة "فتوى"، تفيد أن الوزراء في حكومة تصريف الأعمال، والذين انتخبوا أعضاء في مجلس النواب، سيكونون في حالة التنافي إذا لم يستقيلوا من إحدى المسؤوليتين، فما كان من 12 وزيرا إلا أن قدموا استقالتهم من الحكومة، وأفقدوا الحكومة حوالي ثلث أعضائها، مما أربك سيرها وخلف العديد من المشاكل، وقد أشار أكثر من باحث في القانون الدستوري أنه لم توجد حالة التنافي وأن النظام الداخلي لمجلس النواب والقانون التنظيمي لسير عمل الحكومة، يُتيحان للوزراء الاستمرار في مهامهم دون الوقوع حالة التنافي.

الله إبراهيم سنة 1959 بعد أن لم تقضي في منصبها إلا 18 شهرا. كما لا يختلف الأمر كثيرا عن النهج الذي سلكته الملكية مع حكومة التناوب التي ترأسها عبد الرحمان اليوسفي، الأمر الذي جعل حزب الاتحاد الاشتراكي يصدر بيانه المشهور سنة 2002، منتقدا فيه "الانقلاب على المنهجية الديمقراطية". إذا كان الحزب يأمل أن يقود عبد الرحمان اليوسفي الحكومة للمرة الثانية، وهو ما لم يحصل بعد أن عين الملك وزير الداخلية الأسبق إدريس جطو القادم من عالم الأعمال وزيرا أولا، منهي بذلك تجربة فتيحة تمت المراهنة عليها من أجل التسريع بالانتقال الديمقراطي.

²⁹ تأسس هذا الحزب سنة 1977 على يد أحمد عصمان، صهر الملك، واستمر في قيادته 29 سنة، وقد تشكل أساسا من رجال الأعمال والنواب البرلمانيين المستقلين، وقد مكن مؤسسه من يقود الحكومة بين سنة 1972 و1977، كما شارك في حكومة التناوب التي قادها اليوسفي سنة 1997، وظل حاضرا في المشهد الانتخابي منذ تأسيسه، وغالبا ما تم نعته من قبل أحزاب الكتلة الوطنية بأنه حزب صنعته الإدارة من أجل منافسة الأحزاب الوطنية.



تبدّل في الأمزجة السياسية أم تبدّل في السياقات؟

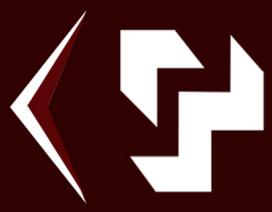
وقد اختار الملك أن يتوجه بخطاب للشعب المغربي من العاصمة السينغالية "دكار"، تخليداً للذكرى الـ 41، وكانت تلك هي المرة الأولى التي يخاطب فيها ملك مغربي، شعبه من خارج البلاد، رغم أن الأخيرة ليست في حالة حرب أو أعمال عنف وليست مستعمرة. تكلم الملك في خطابه عن المنجزات التي حققها زيارته لإفريقيا، وعن قرب عودة المغرب إلى منظمة "الاتحاد الإفريقي"، بعد أن كان الراحل الحسن الثاني قد انسحب سنة 1985 من منظمة الوحدة الإفريقية على أساس أنها تعترف بـ "البوليساريو"، وفي نفس الخطاب جاءت الفقرة التالية: "وسأحرص على أن يتم تشكيل الحكومة المقبلة، طبقاً لهذه المعايير، ووفق منهجية صارمة. ولن أتسامح مع أي محاولة للخروج عنها. فالمغاربة ينتظرون من الحكومة المقبلة أن تكون في مستوى هذه المرحلة الحاسمة"³⁰. لقد عكست لغة الخطاب الشكوك التي كانت متداولة في الأوساط السياسية المغربية حول طبيعة العلاقة بين الملك ورئيس الحكومة، إذ راج أن هذه العلاقة أصبحت متوترة وأن قنوات الاتصال انقطعت بينهما، وهو ما ستؤكدّه فيما بعد تصريحات ابن كيران نفسه، وسيكرسه بلاغ 25 مارس 2017.

لم يقتصر تأزم العلاقة بين الملكية والأحزاب على حزب العدالة والتنمية بزعامة ابن كيران، بل إن أجواء متشجّنة بدأت تسود بين السلطات وحزب الاستقلال بزعامة حميد شباط، وقد صرّح الأخير لوسائل الإعلام أنه عرض عليه داخل لقاء ضم أحزاب: الأصالة والمعاصرة والاتحاد الاشتراكي والاتحاد الدستوري والتجمع الوطني للأحرار والحركة الشعبية، عدم الاستجابة لدعوة العدالة والتنمية للالتحاق بالحكومة، مقابل مشاركة حزب الاستقلال في حكومة يقودها حزب الأصالة والمعاصرة عندما يفشل ابن كيران في تشكيلها، وتمكين حزب الاتحاد الاشتراكي من رئاسة مجلس النواب، في مقابل دفع حزبي العدالة والتنمية والتقدم والاشتراكية نحو المعارضة، وهو التصريح الذي نفته الأحزاب المعنية، متهمّة شباط بكونه هو صاحب مقترح عرقلة مهمة ابن كيران في تشكيل الحكومة³¹.

وبينما كانت تجري المفاوضات حول تشكيل الحكومة بعضوية أحزاب: العدالة والتنمية والحركة الشعبية والتقدم والاشتراكية والتجمع الوطني للأحرار وحزب الاستقلال، وحيث كانت التوقعات تشير إلى أن الحكومة ستتشكل بطريقة عادية وبدون تأخر، بدأت الأنباء تتوارد بأن هناك مشاكل كبيرة بين المتفاوضين، وأن هناك خطوطاً حمراء على مشاركة أحزاب معينة في مقابل وجوب إشراك أحزاب أخرى، وقد اتخذت الأزمة عنوان "ابن كيران وأخنوش"، حيث اشترط الأخير على ابن كيران أن

³⁰ <https://goo.gl/z7PXm4>

³¹ تطلق وسائل الإعلام المغربية على هذا الواقعة "مؤامرة 8 أكتوبر".



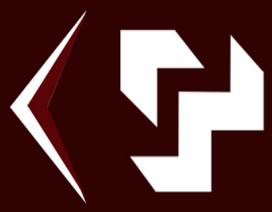
تبدل في الأمزجة السياسية أم تبدل في السياقات؟

لا يتم إشراك حزب الاستقلال في الحكومة، مقابل وجوب إشراك الاتحاد الدستوري، الأمر الذي رفضه ابن كيران، وظل متمسكا برأيه القاضي بضرورة إشراك حزب الاستقلال -ربما مكافأة له على موقفه مما حدث في 8 أكتوبر - وعدم إشراك حزب الاتحاد الدستوري. الأمر الذي سيتغير بعدما أدلى حميد شباط بخطاب أمام نقابة حزبه، يقول فيه بأن "موريتانيا جزء من المغرب"، مما جعل الخارجية المغربية التي يرأسها صلاح مزار عضو حزب التجمع الوطني للأحرار إلى إصدار بيان تردّ فيه على شباط، وتصف تصريحاته بـ "الخطيرة وغير المسؤولة"، ثم أعقبها احتجاج الدولة الموريتانية، مما دعا الملك إلى إرسال ابن كيران نفسه إلى الرئيس الموريتاني من أجل توضيح موقف المغرب، وقد عاد بشبه يقين بأن هناك استحالة لإشراك في حزب الاستقلال في الحكومة³².

وعندما فُكّت عقدة حزب الاستقلال، وظهرت توقعات تشير إلى قرب تشكل الحكومة، ارتفع شرط آخر قدمه أخنوش لابن كيران وهو ضرورة إشراك حزب الاتحاد الاشتراكي في الحكومة، بل وصدر بلاغ وقعته أربعة أحزاب هي: التجمع الوطني للأحرار والحركة الشعبية والاتحاديين الدستوري والاشتراكي، يدعو إلى التعجيل بتشكيل الحكومة، ويلمّح إلى ضرورة قبول إشراك الأحزاب الأربعة كلها، مما استدعى ردا سريعا من ابن كيران، تضمنه بلاغ نشره على الصفحة الخاصة به على "الفيسبوك" اشتمر ببلاغ "انتهى الكلام"، والذي قال عنه فيما بعد ابن كيران (عندما تم إبعاده عن مهمة تشكيل الحكومة) أنه كان ينوي العودة إلى الملك وإخباره بأنه لم ينجح في تشكيل الحكومة، لولا نصيحة بعض أعضاء الأمانة العامة لحزبه.

خلال هذه المرحلة، بدت بشكل واضح العلاقة المتأزمة بين المؤسسة الملكية وحزبي العدالة والتنمية والاستقلال وإلى حد ما حزب التقدم والاشتراكية، في مقابل سطوع نجم عزيز أخنوش رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار والموصوف بين أوساط بعض المهتمين بـ "صديق الملك". وقد أصبح رئيس الحكومة المكلف أكثر بعدا عن التحفظ في الخطاب وصدرت منه تصريحات لم تكن متوقعة منه، هذه بعض مقتطفاتها حتى يتم استجلاء عمق الأزمة الذي وصلت إليه العلاقة بينه وبين المؤسسة الملكية هذه المرة وليس فقط مع محيط القصر، جاء في كلمة ألقاها ابن كيران أمام منتخبي حزبه داخل البرلمان بغرفتيه، يوم 25 أكتوبر 2017، وبثها موقع الحزب على الإنترنت: "ما يقع من صراع في المغرب هو حلقة من حلقات الصراع بين تيارين: تيار يؤمن بالإنسان وأنه مخلوق مكرم وأنه يستطيع أن يدبر أموره بنفسه، وبين تيار آخر يؤمن بأن الإنسان لا يستحق الحرية وأن يضبط حقه حسب

³² تداولت بعض الكواليس أن ابن كيران سمع من الرئيس الموريتاني عبارة: "إذا شارك الاستقلال في الحكومة سأكون مزعجا".



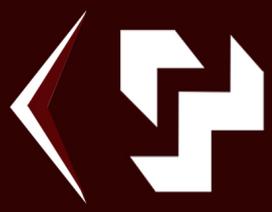
تبدّل في الأمزجة السياسية أم تبدّل في السياقات؟

إرادته، لذلك لا بد من التحكم فيه من خلال التحكم في من يمثله بشكل أو بآخر والنيابة عنه في تصريف الأمور واتخاذ القرار وتوزيع الثروة، وفي القيام بكل ما يلزم لضبطه حتى إن تطلب الأمر نوعا من أنواع القمع أو الإغراء أو الشراء أو الإغراء.... هذان التياران موجودان في المغرب منذ فجر الاستقلال، تيار التحكم أسفر عن وجهه البشع خلال انتخابات 2009 من خلال حزب "الأصالة والمعاصرة"، وأضاف ابن كيران بلغة لم يسبق له أن تحدث: "اسمحوا لي هذه الدولة ليست دولة محمد السادس لوحده، هذه دولة محمد السادس، ودولة كافة الشعب المغربي، وكافة الشعب المغربي عليه أن يدافع على مصالح دولته، هذا هو وعينا وعلينا أن نستمر لأن التحكم هو الخطر (...). الدكتاتورية هي الدكتاتورية، سواء كانت دكتاتورية بنعلي، أو دكتاتورية يتم تزيينها بالماكياج، الدكتاتورية هي الدكتاتورية، لذلك يلزمك شركاء حقيقيون في المجتمع"³³. الواقع، أن تصريحات ابن كيران بدأت تتجه نحو مزيد من التصعيد كلما تأخر تشكيل الحكومة، وصدّت في وجهه الأبواب، كما أنه اشتكى أكثر من مرة من تهميشه خلال هذه المرحلة، بل لم يرقه أن يتم الاهتمام بالدول الإفريقية على حساب تأجيل تشكيل الحكومة: "لا يمكن أن يذهب الملك إلى تفريغ كربات بعض الشعوب الإفريقية، وتهمين الشعب المغربي، هذه إهانة للشعب المغربي (...). هذه إهانة للشعب المغربي إذا لم نحترم إرادته في تشكيل الحكومة"³⁴.

لقد استمرت حالة من الانحباس السياسي أو ما أصبح يطلق عليه في المغرب "البلوكاج"، واستمرت التكهينات في تضاربها حول ما الذي سيقدم عليه فرقاء اللعبة السياسية، إلى أن عاد الملك من جولته الإفريقية، وأصدر الديوان الملكي بلاغا بتاريخ 25 مارس 2017 جاء فيه: "وبعد عودة جلالته الملك، أعزه الله، في حفظ الله ورعايته إلى أرض الوطن، بعد الجولة التي قادته إلى عدد من الدول الإفريقية الشقيقة، أخذ علما بأن المشاورات التي قام بها السيد رئيس الحكومة المعين، لمدة تجاوزت الخمسة أشهر، لم تسفر إلى حد اليوم، عن تشكيل أغلبية حكومية، إضافة إلى انعدام مؤشرات توحى بقرب تشكيلها. وبمقتضى الصلاحيات الدستورية لجلالة الملك، بصفته الساهر على احترام الدستور وعلى حسن سير المؤسسات، والمؤتمن على المصالح العليا للوطن والمواطنين، وحرصا من جلالته على تجاوز وضعية الجمود الحالية، فقد قرر، أعزه الله، أن يعين كرئيس حكومة جديد، شخصية سياسية أخرى من حزب العدالة والتنمية. وقد فضل جلالته الملك أن يتخذ هذا القرار السامي، من ضمن كل الاختيارات المتاحة التي يمنحها له نص وروح الدستور، تجسيدا لإرادته الصادقة وحرصه الدائم على

³³ "ابن كيران: الديمقراطية تتقدم ولا يعني ذلك أن الفساد قد انتهى"، قناة اليوتيوب الرسمية لحزب العدالة والتنمية، في: <https://goo.gl/jzp6xw>

³⁴ "بنكيران ينتقد الزيارات الملكية لإفريقيا"، قناة اليوتيوب، في: <https://goo.gl/n5VWE5>



تبدل في الأمزجة السياسية أم تبدل في السياقات؟

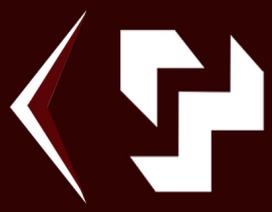
توطيد الاختيار الديمقراطي، وصيانة المكاسب التي حققتها بلادنا في هذا المجال. وسيستقبل جلاله الملك، حفظه الله، في القريب العاجل، هذه الشخصية، وسيكلفها بتشكيل الحكومة الجديدة. وقد أبى جلاله الملك إلا أن يشيد بروح المسؤولية العالية والوطنية الصادقة، التي أبان عنها السيد عبد الإله بنكيران، طيلة الفترة التي تولى خلالها رئاسة الحكومة، بكل كفاءة واقتدار ونكران ذات³⁵. لقد شكل هذا البلاغ تحولا فارقا في العلاقة مع حزب العدالة والتنمية، وأمينه العام. فالمؤشرات كانت تستبعد هذا الخيار، وابن كيران نفسه لم يكن يتوقعه، سيما وأنه ذكر فيما بعد أنه كان يتوجه في نفس اليوم للملك من أجل تسليمه تقريراً عن مشاوراته، لكن مستشاري الملك أخبروه بأن الملك لن يستقبله، وأن بلاغاً سيصدر في هذا السياق.

لم يتوان أعضاء حزب العدالة والتنمية، وعلى رأسهم ابن كيران، عن الترحيب الظاهر بقرار الملك، ولم يجادلوا في مشرعيته، رغم أنه سبق لهم أن أكدوا أكثر من مرة أنهم ضد اختيار شخص ثان من الحزب، وأنهم مُجمعون على شخص ابن كيران، إلى درجة أن وزير العدل مصطفى الرميد اشتهر بقوله: "لن أكون ابن عرفة العدالة والتنمية"³⁶، في الوقت الذي أصبح فيه أكثر المدافعين عن المرحلة التي تلت تعيين العثماني. الأمر الذي يدفع للقول بأن الابتعاد عن لحظة 7 أكتوبر، خفف من نشوة الانتصار التي ميزت إحساس أعضاء العدالة والتنمية، وقربهم أكثر من الانفتاح على مقترحات وأفكار لم تكن لتكون مقبولة لديهم غداة الإعلان عن النتائج. لذلك، ربما³⁷، تم منحهم فرصة للتفكير في إمكانية تعيين شخص من داخل حزبهم غير أمينهم العام، الذي ساعده لسانه قبل وبعد دينامية 20 فبراير على أن يصبح مقبولا لدى دوائر الحكم، لكن نفس اللسان سيخونه عند دنو أول انتخابات برلمانية، وشرع في إلقاء تصريحات متناقضة تارة يعبر من خلالها على الثقة الملكية، وأخرى يستنجد فيها بالمشروعية الشعبية، تارة يحذر من أجواء الربيع الديمقراطي، وأخرى ينبه إلى ما يحدث في دول الجوار من خراب ودمار. ومن هذا المنطلق، كان حزب العدالة والتنمية كلما طال أمد غياب تشكيل الحكومة، أصبح قريبا من تقبل الحلول التي ستُتقترح عليه. إذ من الوارد جدا أن "مباراة" تأخير

³⁵ نشرت الجريدة الرسمية بعد يومين على البلاغ، ظهر تعيين العثماني (رقم 1. 17. 04 الصادر بتاريخ 17 مارس 2017)، الذي ينسخ ظهر تعيين ابن كيران (رقم 1. 16. 160 والصادر بـ 17 أكتوبر 2016).

³⁶ في إشارة إلى معطى تاريخي حدث في المغرب إبان حقبة الاستعمار، إذ جرى نفي السلطان محمد الخامس وتعيين محمد بن عرفة بديلاً عنه، وهو أحد أفراد الأسرة العلوية الحاكمة؛ واستمر في منصبه بين 21 غشت 1953 و 30 أكتوبر 1955.

³⁷ نقول ربما، لأن العديد من المؤشرات أتاحت الاستنتاج بأن الفترة التي الممارسات التي أعقبت تعيين ابن كيران كانت تسير في تأخير تشكيل الحكومة: الجولة الإفريقية المطولة، استقالة رئيس التجمع الوطني للأحرار والسفر الدائم لرئيسه الجديد أخنوش، اشتراطات متتالية ومتنوعة تقدم بها أخنوش لابن كيران، لهجة الخطابات الرسمية...



تبدل في الأمزجة السياسية أم تبدل في السياقات؟

الحكومة التي لعبت أشواطها فوق ملعب حزب "الاتحاد الاشتراكي"، ووافق ابن كيران على اللعبة³⁸، كانت تهدف بالأساس إلى الابتعاد عن أجواء النصر التي كان يسوقها ابن كيران ومناصريه، وقد صاحب هذه المرحلة تسويق انتصارات موازية حققها أطراف أخرى، سواء على الجبهة الإفريقية، أو على مستوى التحركات الداخلية، إضافة إلى خلق مجموعة من الأجواء السلبية التي تُظهر عودة الدولة السلطوية، وإغلاق قوس الانفتاح على الإسلاميين، وذلك بتسريب وثائق تُصنف الذراع الدعوي لحزب العدالة والتنمية ضمن المنظمات الدينية التي ينبغي مراقبتها، والإعفاءات الجزئية لعناصر من جماعة العدل والإحسان من مناصب المسؤولية في الوظيفة العمومية، وهي كلها مؤشرات حققت نوع من الخلخلة في أنفس إخوان ابن كيران، وجعلتهم يقتنعون بأن المستهدف هو إنهاء تجربة حزبهم في اللعبة السياسية، وأنه من أجل تفويت هذه الفرصة على من يسمونهم "مدبري التحكّم"، لا بد من التعاطي الإيجابي مع ما تجود به قريحة محيط القصر، وهذا ما أبانت عنه التصريحات المتواصلة التي عبر من خلالها قادة حزب المصباح عن ترحيبهم بقرار الملك، ودعمهم لسعد الدين العثماني.

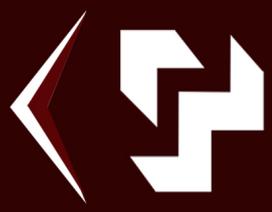
قبل انعقاد المجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية (بمثابة برلمان الحزب) بيوم واحد، استقبل الملك سعد الدين العثماني بطريقة فيها نوع الاحتفاء أظهرته المقارنة مع طريقة استقبال وتعيين سلفه ابن كيران، مما أشّر على أن مرحلة طويت ومرحلة ستنتقل، سيما وأن الملك حمّل العثماني رسالة لأعضاء حزبه تضمنت الصيغة التالية التي قرأها العثماني مكتوبة أمام المجلس الوطني للحزب: "بلغ سلامي لجميع أعضاء الحزب وقل لهم إن جلالته يريد أن يشتغل مع العدالة والتنمية لأنه حزب وطني". ما يعني أن مشكلة القصر ليست مع حزب العدالة والتنمية ولكن مع شخص ابن كيران، مما يحمل الأخير مسؤولية إخفاقات المرحلة وحده، وأنه هو السبب في ما أصبح يطلق عليه الإعلام المغربي "البلوكاج"³⁹. وأكد أن هذا الأمر ستكون لها تداعيات مهمة على مستقبل الفعل الحزبي المغربي، وبالأخص على البيت الداخلي لحزب العدالة والتنمية.

وبالفعل باشر رئيس الحكومة المعين مفاوضاته، التي كانت أقرب للتشاور وتبادل الصور والمجاملات منه إلى التفاوض، إذا بدى وكأن كل شيء تم تجهيزه لإنجاح مهمة العثماني، وفكّ العقد التي صادفت

³⁸ صرح ابن كيران قبل أيام من صدور بلاغ 25 مارس أنه لن يقبل بوجود الاتحاد الاشتراكي في الحكومة، وأنه لن يرأس حكومة يتواجد فيها. واشتهر الخطاب بـ "خطاب الوليدة" وهي مدينة صغيرة قرب مدينة الجديدة استضافت لقاءً لشبيبة حزب العدالة والتنمية: انظر: "كلمة ابن كيران في

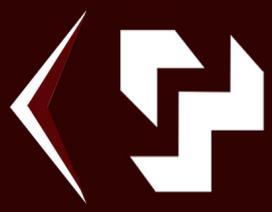
الملتقى الوطني لشباب العالم القروي بالوليدة"، قناة اليوتيوب (11 مارس 2017)، في: <https://goo.gl/CZsXWL>

³⁹ ويُقصد به حالة "الانسداد السياسي" التي تلت الانتخابات التشريعية للسابع من أكتوبر 2016 والتي عجز خلالها رئيس الحكومة المعين عبد الإله بنكيران عن تشكيل الحكومة.



تبدل في الأمجة السياسية أم تبدل في السياقات؟

سلفه. وقد أظهرت الأحزاب المعنية بأمر المشاركة في الحكومة ترحيبا كبيرا للشخص المعين، قابلته تنازلات غير متوقعة من قبل العثماني، حيث سحب البطاقة الحمراء التي رفعها ابن كيران ضد مشاركة حزب الاتحاد الاشتراكي في الحكومة، ولم يسجل أي تحفظ على مشاركة حزب الاتحاد الدستوري. وأما على مستوى التركيبة الحكومية، فقد خرج حزب العدالة والتنمية أقل الرابحين، إذ تخلى عن وزارة العدل والحريات لصالح حزب أخنوش، بينما اكتفى وزير العدل السابق مصطفى الرميد بوزارة بدون حقيبة مكلف بحقوق الإنسان، ونفس الشيء بالنسبة لوزارة الميزانية التي انضمت إلى وزارة المالية وترأسها وزير ينتمي لحزب التجمع الوطني للأحرار، وأضاف أخنوش إلى الوزارة التي ترأسها خلال التجربة الحكومية السابقة قطاعات أخرى، كما تم تقريبا تغيير كل وزراء حزب العدالة والتنمية - باستثناء الوزيرة الحقاوي - من قطاعاتهم السابقة أو تمت دحرجتهم من وزراء إلى وزراء منتدبين أو كتاب دولة، وهذا الأمر لم ينطبق على وزراء التجمع الوطني للأحرار، ولا على باقي وزراء الأحزاب الأخرى مع استثناءات محدودة. الأمر الذي خلف ردود فعل متباينة داخل البيت الداخلي لحزب العدالة والتنمية، شكلت مواقع التواصل الاجتماعي والتصريحات الصحفية ساحة لها، ووجهت انتقادات عديدة للطريقة التي دبر بها العثماني تأليف الحكومة، دون أن يخلو ذلك من تخوين واتهام بالتواطؤ، بل بلغ الأمر حد تقديم بعض الأشخاص لاستقالاتهم من الحزب، وتم تسجيل تبرأ نجله ابن كيران من الحزب الذي لا زال والدها يرأسه. وهو تحول غير مسبوق في الطريقة التي عالج بها الحزب الأزمة التي رأى فيها ابن كيران: "زلزلا كبيرا". علما أن حزب العدالة والتنمية ليس وحده من تأثر على وقع "أزمة ما بعد انتخابات 7 أكتوبر" / بل إن الأزمة طالت أيضا حزبي الاتحاد والاشتراكي والاستقلال اللذان يعيشا إلى حدود كتابة هذه الأسطر تحديات كبيرة قد تعصف بوحدهما التنظيمية، وتعرضهما لمزيد من الضعف والترهل.



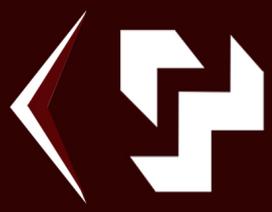
تبدّل في الأمزجة السياسية أم تبدّل في السياقات؟

استنتاج وأسئلة:

لقد انطلق البحث من مسألة الانتظارات التي خلقها خطاب 9 مارس سيما بالنسبة للذين راهنوا على إمكانية التغيير في ظل الاستمرارية، وتحمسوا للدفاع عن هذا الخيار بكل السبل المتاحة، لكن سير الأحداث، وتعدد الوقائع، أبانا عن أن الواقع الذي جاءت دينامية 20 فبراير لتغييره يأبى أن يرتفع، فحتى الأحزاب والهيئات التي رحّبت بخطاب 9 مارس 2011، بدأت بعد الانتخابات التشريعية 7 أكتوبر 2017 تراجع مواقفها، وتتحسس أفكارها وتحيزاتها. لقد لاحظنا خلال البحث كيف أن الأمين العام لحزب العدالة والتنمية انتقل من مدافع مستميت عن السياسة المتبعة من قبل النظام السياسي إلى أحد أهم المناوئين لممارسات محيط القصر وأحيانا دخل في مواجهة كلامية صريحة مع الملك. وعلى المنوال نفسه سار كل من حزب الاستقلال وحزب التقدم والاشتراكية، اللذان انطلقا من المحافظة إلى التشكيك والمجابهة. وأما الحركات الراديكالية سواء كانت يسارية أو إسلامية فهي تزداد يوما بعد اقتناعا بجدوى عدم مباركتها لخطاب 9 مارس ومقاطعتها لكل تجلياته الدستورية والسياسية.

ولقد خلف هذا المسلسل العديد من علامات الاستفهام حول لماذا وصل الأمر إلى هذا المستوى من التأزم، ولماذا ساءت العلاقة بين أطراف "جبهة نعم للدستور"، وإلى أين يمكن أن يصل المغرب في ظل المشكلة التي يعرفها النظام السياسي مع أهم أحزابه السياسية، وما تأثير ضعف وإضعاف الحياة الحزبية على مسلسل الانتقال الديمقراطي الذي يسوق له المغرب الرسمي، وما هي المخاطر الاجتماعية التي تحيق بالمغرب جراء إخفاق منظمات الوساطة (الأحزاب، النقابات...) بين المجتمع والدولة في القيام بمهامها سواء لأسباب ذاتية أو موضوعية؟

رغم أن الأمر أصبح من البديهيات، إلا أنه لا مندوحة من القول بأنه لا يمكن تحقيق أي انتقال ديمقراطي بعيدا عن إشراك المواطن في الحياة السياسية، وخرط أكبر نسبة من المواطنين في الفعل الحزبي المنظم والمؤطر، وإطلاق الحريات المدنية والسياسية، لأنه لا يستقيم أن تتحول الدول إلى الديمقراطية في ظل ضعف وإضعاف الأحزاب السياسية، وإبعاد المواطنين عن الاهتمام بالشأن العام من خلال الواجهة الحزبية. فالواقع الذي تعيشه الأحزاب المغربية، يؤشر على ضعف مزمن لحق بمنظمات الوساطة بين المجتمع والدولة، فالأحزاب عرفت مسلسلا من الفشل والإفشال، جعلها تفقد تدريجيا ثقة المواطنين. وكلما أرادت أن تستعيد منسوب الثقة إلا وجاءت أحداث تعاكس هذا الاتجاه، فحكومة عبد الله ابراهيم لسنة 1959، ساهمت في عقد



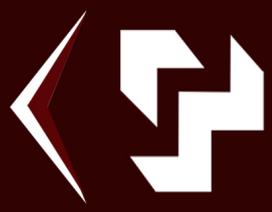
تبدل في الأمجة السياسية أم تبدل في السياقات؟

المصالحة بين المواطن والسياسة، وحققته على للاهتمام بالشأن العام، حيث تجاوزت نسبة المشاركة في الانتخابات 80 في المائة. لكن الطريقة التي تمت بها "إقالة" الحكومة، والأسلوب الذي غادره عبد الله ابراهيم الحياة السياسية، أعادت المحاولة الرامية إلى إنعاش السياسي والعمل الحزبي إلى نقطة الصفر، وأكد أن المغرب حصد النتائج الكارثية لهذه الواقعة (انتفاضة التلاميذ في 1965، إعلان حالة الاستثناء، اغتيال المهدي بن بركة، انقلابات بداية السبعينات، سنوات الرصاص....). أما الآمال التي أحيتها حكومة التناوب برئاسة عبد الرحمان اليوسفي سنة 1997، فهي أيضا سرعان ما تبخرت نتيجة لضعف الحكومة، ونتيجة أيضا للقطع مع تجربة التناوب، عندما تم تعيين وزير أول تقنوقراطي سنة 2002، مما اعتُبر "انقلابا على المنهجية الديمقراطية". وقد ساهم هذا التحول في ابتعاد المواطنين عن السياسة الأمر الذي عكسته نسبة المشاركة في انتخابات البرلمانية 2007 التي كانت الأضعف في تاريخ المغرب (37 في المائة من المسجلين في اللوائح الانتخابية)، والتي أنتجت حكومة ضعيفة ترأسها عباس الفاسي، والتي لم تكمل ولايتها القانونية بفعل الاحتجاجات التي عرفها المغرب سنة 2011 (حركة 20 فبراير).

وقد أنعشت هذه الاحتجاجات مرة أخرى الحياة السياسية واستفادت منها الأحزاب، وعلى رأسها حزب العدالة والتنمية الذي استطاع الفوز بالتربة الأولى وضاعف الأصوات التي كان يحصل عليها. لكن بلاغ الديوان الملكي في 25 مارس 2017 ساهم بشكل كبير في إحداث رجّة داخل العديد من الأوساط السياسية والحزبية، وأرعى بظلال الشك حول أسلوب تعامل الدولة مع أحزابها، فإبعاد ابن كيران عن تشكيل الحكومة والإتيان بشخص آخر من حزبه وتيسير مهمته، أشّر على مرحلة جديدة في العلاقة بين المؤسسة الملكية وحزب العدالة والتنمية. أضف إلى ذلك بلاغ الديوان الملكي ضد نبيل بن عبد الله زعيم حزب التقدم والاشتراكية، والمشاكل التي يعرفها حزب الاستقلال في علاقته بالسلطة، كل أمور تجعل صورة الأحزاب في التعاطي مع ما يقع اليوم من أحداث، باهتة وغير مؤثرة، وما ضعف مساهمة الأحزاب في ما يحدث بخصوص حراك الريف المستمر منذ 7 أشهر وتداعياتها التي تزداد يوما بعض يوم إلا دليل واضح على ذلك. فالفراغ الذي تركه الأحزاب سيُملأ بوسائل أخرى سواء عبر تنسيقيات محلية، أو احتجاجات منفلطة من التأطير الحزبي، والتي لا يمكن توقع أفعالها، ولا آمادها ولا امتداداتها.

ختاما يمكن القول بأن الآمال التي أحدثها حراك 20 فبراير 2011، والانتظارات التي خلفها خطاب 9 مارس من نفس السنة، بدأت تتلاشى كلما بُعدت المسافة الزمنية عن تلك المرحلة، إلى أن تم تتويج التراجعات ببلاغ 25 مارس 2017، الذي فتح مسارا آخر في مسلسل العراك بين قيم

بين زمنية 2011 و انتخابات 2016:



تبدل في الأمزجة السياسية أم تبدل في السياقات؟

الديمقراطية من جهة وتصورات السلطوية من جهة ثانية. وما حجم الشكاوى التي بدأت ترتفع من قبل العديد من الجمعيات الحقوقية والأحزاب السياسية والمنظمات المهنية إلا مؤشر واضح على أن المغرب سائر نحو تفويت فرصة بناء التحول الديمقراطي المنشود، فالطريقة التي تعاملت بها السلطة مع حراك الريف، والأسلوب الذي تم نهجه في سبيل منع الوقفات والمسيرات التضامنية مع معتقلي الريف، كلها أساليب تنتهي إلى ما قبل 20 فبراير 2011، وتؤشر على أن القوس الذي انفتح سنة 2011، شرع في الانغلاق كلما تم الابتعاد عن هذه السنة، إلا أن تم إحكام إغلاقه يوم 25 مارس 2017. لكن السؤال يبقى قائما: إذا كان القوس الذي انغلق هو ذلك الذي تم فتحه يوم 9 مارس 2011 والذي بموجبه تشكلت "جبهة نعم للدستور"، فماذا عن الفئات والحركات والديناميات التي لم تحفل أصلا بهذا القوس ولم تهتم بمدخلاته ومخرجاته.. هل ستنضبط لهذا الإغلاق أم ستسلك مسارات أخرى من أجل إرساء أسس التحول نحو الديمقراطية؟